المحاضرة رقم 10: مقوّمات الإدارة المحلية

من أهم العناصر والركائز التي تقوم عليها أجهزة الجماعات المحلية أو التنظيم المحلي عموما والجماعات المحلية الجزائرية على وجه الخصوص ما يلي :

أ: وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية

إنّ نقطة البداية في موضوع الإدارة المحلية هي مسألة الاعتراف بأن ثمّة مصالح إقليمية، من الأفضل أن يترك الإشراف عليها لمن يهمهم الأمر ، حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهم الدولة كلها فإذا كان من الضروري أن تهيمن الدولة على مرافق الأمن والقضاء والمواصلات بين كافة أرجاء الإقليم ، فإن هناك من المرافق المحلية كالصحة والتعليم... الخ ، ما يُحسَن تركها لمن يستفيدون منها مباشرة فهي التي تلبي حاجاتهم باعتبارها الأقدر على إشباعها[1].

ب: إنشاء و قيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة

أما الركن الثاني من أركان الإدارة المحلية فهو وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية وتتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية، بحيث يأخذ هذا الاستقلال شكلين مالي وإداري ، والاستقلال في هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته في إنشاء وإدارة والإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها وأن تكون لديها القدرة المالية والإدارية للقيام بالواجبات الموّكلة إليها[2].

والحقيقة في هذا المقام أنّ السلطات المركزية لم يثبت أنها تدخلت في يوم من الأيام لأنّ المنتخبين المحليين قد نجحوا في إدارة الأعمال والواجبات المحلية، وهل من المعقول أن تسعى الدولة ممثلة في سلطاتها المركزية أن تحطم نجاحاتها بيديها.

---

[1]- عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق، ص ص 33 . 35.

[2]- محمد علي الخلايلة ، مرجع سابق ، ص 49.

ج: الخضوع للرقابة الإدارية

يتمثل هذا العنصر الاخير في درجة أو نسبة الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات المحلية ليس استقلالا مطلقا ، بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف على هذه الهيئات ضمانا لوحدة السياسة العامة للدولة وللتأكد على أن الخدمات المختلفة تؤدّى لسكان الوحدة المحلية بكفاءة ومساواة وتأخذ هذه الرقابة عدة أشكال من خلال الرقابة على الهيئات ذاتها والرقابة على الأشخاص والرقابة على الأعمال.[3]

وعلى هذا الأساس فالسلطات المركزية من مهامها المقدسة أنها لا تقف مكتوفة الأيدي أمام تجاوزات السلطات المحلية، لأنّ المسؤولين المحليين ليسوا ملائكة أو مخلوقات مثالية، فهم بشر يصيبون ويخطئون ولذلك فمن المنطقي جدا أن تحدث التجاوزات هنا وهناك، وقد تكون التجاوزات كبيرة وجسيمة، وهو ما نلاحظه في اصدار السلطات المركزية لأوامر توقيف بشأن رؤساء بلديات وولاة وغيرهم، وبهذا الاجراء فإنّ السلطة المركزية بما لديها من سلطة رقابية تقوم بكبح هذا الوضع. الذي يمكن التعبير عنه بما قاله الفيلسوف الفرنسي **مونتسكيو** في مؤلفه الشهير روح القوانين: السلطة توقف السلطة. أو بعبارة أخرى لا يوقف السلطة إلاّ سلطة مثلها.

[3]- محمد الصغير بعلي، **مرجع سابق**، ص ص 52 . 56.